بيان حول اللجنة الدستورية المزمع تشكيلها واجتماع الدول الضامنة بجنيف

scjrrcy.org/archives/302

بيان حول اللجنة الدستورية المزمع تشكيلها واجتماع الدول الضامنة بجنيف

نعلن في المجلس الوطني لحقوق الإنسان عن توضيحنا حول موضوع اللجنة الدستورية والصراع والخلاف عليها وعلى أسمائها والظروف المحيطة بها ونوضح مايلي
إن الخلاف على الأسماء والمحسوبيات يعتبر أمر هام في تعطيل اللجنة لما لهم أهمية بالرأي والتصويت على انجاز دستور ديمقراطي بسورية
ومن جهة تدخل الدول الضامنة الثلاث بأسماء تخصها ومحسوبة عليها للتحكم حسب المصالح والأجندات وبالتالي ليس هناك تمثيل حقيقي للشعب السوري ونعتبر أي دستور غير ديمقراطي ويكرس نظام التوريث الجمهوري لا يمثل الشعب السوري
وفي حال تمكن الدول الضامنة من وضع أسماء تخصها ونتج عنها دستور غير ديمقراطي فهو دستور مصالح ووصاية وانتداب و يجب على الأمم المتحدة أن ترفض التدخل من هذه الدول التي لعبت دور عسكري ونظام وصاية واحتلال وانتداب فمن غير المتوقع أن تساهم هذه الدول بدفع الأمور نحو دستور ديمقراطي فهي لا يهمها مصلحة الشعب السوري بل مصالحها وأهدافها التي من أجلها تدخلت في سورية وتواجدت بها
ونؤكد كمايلي
أولا يسعى النظام الديكتاتوري أن لا يكون هناك دستور سوري جديد يشمل تحديد مدة ولاية الرئيس إلى ولايتين من أجل الحفاظ على نظام توريث جمهوري بدعم من حلفاءه
ثانياً يسعى النظام الديكتاتوري بسورية على تقديم أسماء تساهم بتعديل طفيف على الدستور فهو لا يؤمن لا بالديمقراطية ولا حقوق الإنسان ولا المجتمع المدني والهروب من مسألته ومحاسبته بالجرائم التي ارتكبها
ثالثاً تسعى ايران وروسيا من خلال تواجدها باللجنة لتكريس وجهة نظر النظام ودعم الأسماء المقترحة منه للحفاظ على تواجدها بسورية من خلال نظام التوريث الجمهوري من أجل تحقيق مصالحها

رابعاً تسعى تركيا لتحقيق مصالحها المتمثلة بمحاربة وحدات الحماية الكردية من أجل أمنها القومي وتنسق حسب مصلحتها فقط وتساهم بأسماء تخصها لدعم هدفها بسورية

خامساً من الواضح أن الأسماء تضعها استخبارات هذه الدول حسب الولاء والعمالة والمساهمة بتحقيق أهدافهم

سادساً الملاحظ على ستيفان ديمستورا وقوعه بأخطاء ما يسمى غرفة المجتمع المدني وغيرها من السوريين حيث تم التزكيات من خلال محسوبيات مخابراتية سواء بعلم أو دون علم ولدينا الأدلة حسب الأسماء وبالتالي فقد المبعوث الأممي الرؤية الصائبة تجاه الملف السوري

سابعاً نؤكد أن الشعب السوري وبعد كل هذه التضحيات والدماء يستحق دستور ديمقراطي على أيدي ممثليه الحقيقين وتحقيق طموحاته وتطلعاته وعلى الأمم المتحدة المساهمة بدور فعال بذلك من أجل الحفاظ على مصداقيتها الأممية ثامناً نرفض أي لجنة دستورية توضع من خلال ممثلي الدول الضامنة التي شاركت بانتهاكات حقوق الانسان والقانون الدولي الانساني وباعتقادنا دورها عسكري فقط ويجب أن ينتهي بذلك فهي ليست طرف حيادي بالحل السياسي بالاضافة هم يقومون ببلادهم بديمقراطية ولو موجهة بتداول السلطة بينما يريدون للشعب السوري توريث جمهوري وديكتاتورية للحفاظ على مصالهم

الناطق الرسمي
رئيس المجلس
قتيبة قاسم العرب

شارك مع اصدقائك: